

Distr.  
GENERAL

S/1994/101  
30 January 1994  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمم



رسالة مؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ وموجهة إلى  
رئيس مجلس الأمن من ممثل كرواتيا الدائم لدى  
الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طي هذا رسالة من نائب رئيس وزراء جمهورية كرواتيا ووزير خارجيتها، الدكتور  
ماته غرانيتش، مؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

وأكون ممتنًا لو عملتم على تعميم الرسالة المرفقة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) السفير الدكتور ماريو نوبيلو  
الممثل الدائم

## المرفق

رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ ووجهة الى  
رئيس مجلس الامن من نائب رئيس وزراء كرواتيا  
وزير خارجيتها

تلقيت ببالغ الاهتمام والأسف المعلومات المتعلقة بالرسالة التي وجهها الى مجلس الامن رئيس وزراء جمهورية البوسنة والهرسك، السيد هاريس سيلاجيتش التي يتهم فيها كرواتيا "بالتدخل العسكري" ضد جمهورية البوسنة والهرسك.

إن جمهورية كرواتيا قد عرضت مؤخرا على الجانب البوسني المسلم خطة سلم عظيمة الشمولية والتفصيل، في محاولة صادقة لتحقيق حل متين ومجد ودائم للأزمة. وكما بلغك على الأرجح، فإن اقتراح السلم هذا يبدأ بوقف لإطلاق النار ويصل إلى حد اقتراح الاستعداد لإنشاء كونفدرالية على أساس الأمر الواقع بين الجانبين. وقد تم التوصل إلى اتفاق يفتح السبيل أمام هذا الاقتراح وتم توقيعه من قبل الجانبين في جنيف بتاريخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، بوصفة مرفقا للإعلان العام المشترك.

وقد طرح اقتراح السلم الأخير هذا على بساط البحث خلال المفاوضات التي جرت بين المسلمين والكردات في بون - بيترزبرغ، وزيد تفصيلا وأعيد النظر فيه خلال محادثات المؤتمر الدولي المعنى بيوغوسلافيا السابقة في جنيف مؤخرا. وفي غضون ذلك، قدم الجانب البوسني المسلم اقتراحا مقابلا تقوم حكومتي حاليا بدراسته بدقة.

ولذلك، لا يسع حكومتي إلا أن تعرب عن استغرابها لاختيار رئيس وزراء جمهورية البوسنة والهرسك هذا الوقت بالذات لإثارة هذه الاتهامات المجردة من أي أساس.

ويبدو من غير المنطقي وغير الملائم جدا أن تقوم جمهورية كرواتيا، بينما هي تقترح حاليا عملية تسوية سلمية، وتعمل على تعزيزها، بهجوم عسكري خلال أدق مراحل المفاوضات الهادفة إلى إنهاء الحرب في البوسنة والهرسك، فضلا عن لجوئها إلى التدخل العسكري العلني من الخارج، كما توحى بذلك رسالة السيد سيلاجيتش.

وفضلا عن ذلك، فإن تحركا كهذا غير متسق مع سياسات حكومتي ومخالف لها بشكل فادح. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكر المجلس بالمبادرات المتوازية الثلاث التي تقوم حكومة كرواتيا بتعزيزها حاليا:  
(أ) تطبيع العلاقات مع مسلمي البوسنة على النحو المبين في الوثيقة التي اقترحها رئيس جمهورية كرواتيا، الدكتور فرانجو توجمان، في بون - بيترزبرغ؛ (ب) اتخاذ خطوات تدريجية من شأنها أن تؤدي إلى تطبيع

العلاقات وبناء الثقة والاعتراف المتبادل مع جمهورية يوغوسلافيا السابقة وإعادة الدمج سلミا للمناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة، وفقاً لجميع قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة ذات الصلة، ووثائق مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا 1994/69 S وكذلك وثائق المؤتمر الدولي المعنى بيوغوسلافيا السابقة، بما فيها قرارات لجنة بادنتر: (ج) إجراء مفاوضات مع جمهورية سلوفينيا بشأن التعاون المتسبق الوثيق جداً فيما يتعلق بالمفاوضات المتصلة بأمور الخلافة لجمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية السابقة.

وقد خاطبت حكومتي مجلس الأمن في مناسبات عديدة وأكدت أن الجانب البوسني الكرواتي هو الطرف الأضعف والأقل عدداً في النزاع الدائر في البوسنة والهرسك، وأنه معرض للاعتداءات العسكرية التي يقوم بها جيش البوسنة والهرسك وللهجوم الذي يشنّه (S/26146, S/26715, S/26835, S/26919). وفي استطاعة مختلف المصادر المستقلة أن تؤكّد أيضاً بنفس السهولة أنه ليس هناك أي هجوم على مناطق المسلمين تشنّه قوات مجلس الدفاع الكرواتي. وعلى العكس من ذلك، فقد كانت المناطق الكرواتية ولا سيما في أواسط البوسنة وحول زبته معرضاً لهجمات مستمرة لا هواة فيها من جانب جيش البوسنة والهرسك. بل إن جيش جمهورية البوسنة والهرسك لم يحترم حتى وقف إطلاق النار الثلاثي الذي أُعلن بمناسبة عيد الميلاد.

وهذا، في جملة أمور، ما يجعل الكرواتيين أكبر ضحية للعدوان في البوسنة والهرسك في هذا الوقت، ويطرح مسألة اشتراك حكومة البوسنة والهرسك وجيشه في حرب ضد مواطنها أنفسهم، المنتدين إلى جنسية أخرى أو أصول إثنية أخرى.

إذ لم تؤكّد تقارير قوة الأمم المتحدة للحماية (UNPROFOR) الاتهامات التي وجهتها حكومة البوسنة بشأن "التدخل العسكري"، من جانب جيش كرواتيا. بل على العكس من ذلك، أفادت تقارير قوة الأمم المتحدة للحماية أنه ليس هناك بيات على وجود تدفق كبير للجيش الكرواتي في هذا الوقت. وعلى ضوء هذه الحقائق الموضوعية، لا بد من اعتبار اتهامات رئيس الوزراء سيلانيجيتش على أنها اتهامات لا تقوم على أساس. وهذه الاتهامات تشبه إلى حد ما البيان الذي أدلى به منذ عدة أسابيع مسؤول آخر في حكومة البوسنة يصل إلى حد الاتهام بأن القوات البريطانية، كجزء من وحدات قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك، كانت طرفاً في الإبادة الجماعية الموجهة ضد الشعب البوسني.

أما بالنسبة لعدد القوات المذكورة في الرسالة (٣٠٠٠٠ فرد من الجيش النظامي) فلا بد من الاستنتاج أنه لو كانت هذه الادعاءات صحيحة، لكان الموقف العسكري في أواسط البوسنة والهرسك مختلفاً تماماً. إذ ليس في مقدور جمهورية كرواتيا على الترف ولا يوجد لديها الموارد، حتى ولو كانت راغبة في ذلك، أن تقوم بوزع هذا العدد الكبير من القوات في بلد آخر في حين تواجه في الوقت ذاته اعتداءً واحتلالاً أجنبيين في أجزاء من أراضيها ذاتها.

وفوق كل هذا، فإن معظم الوحدات التي يَدُّعى بأنها تنتمي إلى الجيش الكرواتي، لا توجد على الإطلاق. فليس هناك لواء سبليت ١١٣ ولا لواء سبرنيك ١١٤. وهذا صحيح أيضاً بالنسبة للواء زغرب الخامس ولواء فوكافار ١٠٩، وعلى وجه الإطلاق، بالنسبة لما يسمى الوحدات الخاصة مثل الفهود والنمور والفيالق السوداء والفتیان والفرسان والصاعقة، إلى آخره.

بيد أن هناك عدد محدود من قوات الجيش الكرواتي على مقربة من دوبروفنيك اتخذت مواقعها هناك مقابل القوات الصربية وهدفها الوحيد هو حماية حدود جمهورية كرواتيا المعترف بها دولياً. وقد وزعت هذه القوات بما يتفق اتفاقاً شديداً مع الاتفاقيات الموقعة بين حكومتي كرواتيا والبوسنة والهرسك في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٢. وبعض هذه القوات ينتمي إلى بعض الوحدات المذكورة في رسالة رئيس الوزراء سيلاجيتش.

وهناك أيضاً حوالي ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ متطوع كرواتي يحاربون في صفوف وحدات مجلس الدفاع الكرواتي. هؤلاء الأشخاص - الذين يقاتلون في سبيل الحفاظ على مواطنين بلدهم وأرض وطنهم - معظمهم من البوسنة والهرسك أصلاً ويمكنهم كلهم تقريباً في ظروف مختلفة أخرى أن يستوفوا شروط المواطنة في جمهورية البوسنة والهرسك. وهذا لا ينطبق بالتأكيد على آلاف الأصوليين المتطرفين الذين جنّدوا في مختلف البلدان الإسلامية كي يحاربوا في جيش البوسنة والهرسك. وترى حكومتي أنه لابد لمجلس الأمن من أن ينظر مرة أخرى في هذه المسألة ويتخذ حكماً صحيحاً، ليس بالنسبة لعدد هؤلاء المتطرفين المسلمين فحسب، بل أيضاً بالنسبة لمصادر إمدادات الأسلحة البالغة الأهمية التي من الواضح أنها في حوزتهم.

وتتوقع حكومة كرواتيا صدور تقرير موضوعي غير متحيز يمكن استعماله أساساً لتقدير شرعية الاتهامات التي أطلقها سيلاجيتش وهي على استعداد لأن تنتظر هذا التقرير.

وإن في نطاق وفظاظة، وعلى وجه الخصوص، توقيت الاتهامات التي يعوزها الأساس بشكل فاضح والتي أطلقها السيد سيلاجيتش ضد حكومتي، ما يقودني إلى الاعتقاد بأن الجانب البوسني المسلم ليس راغباً أو على استعداد الآن لقبول مفاوضات السلام بحسن نية. بل هو يحاول لا أكثر إلهاء الرأي العام الدولي وصرف انتباه المحافل الدولية المختصة عن جوهر المسائل التي تواجهنا.

ومع ذلك، فإبني أود، يا صاحب السعادة، أن أجدد دعوتي إلى السيد سيلاجيتش كي يعود إلى مائدة المفاوضات حتى قبل بدء الجولة الجديدة من محادثات جنيف المقرر عقدها في ١٠ شباط/فبراير ويشارك في جهود أخرى ترمي إلى إيجاد حل سياسي مجد ي يقوم على أساس المبادئ والترتيبيات التي سبق الاتفاق عليها بشأن إنشاء اتحاد يضم الشعوب المكونة الثلاثة المتساوية.

وفي النهاية، أود التصريح بأن رئيس جمهورية كرواتيا، الدكتور فرانجو توجمان، كان قد طلب في مناسبتين إنشاء مراقبة دولية كاملة على جميع حدود جمهورية البوسنة والهرسك. كما دعا مرارا إلى تجريد أراضي البوسنة والهرسك من السلاح تجريداً كاملاً. وما برحت هذه سياسة حكومتي وستبقى كذلك.

(توقيع) الدكتور ماته غراتنيتش  
نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

-----